بتاريخ: ١١ مايو ٢٠٢٢ **العدد:** ٦٧٦ **المصدر:** اليوم السابع (١٠ مايو ٢٠٢٢)

الرئيس السيسي يوجه باستثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من إجراءات الاستيراد المطبقة مؤخرا

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي مع المجموعة الوزارية الاقتصادية لمتابعة إجراءات التعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية. وصرح السفير بسام راضي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس وجه باستثناء مستلزمات الإنتاج والمواد الخام من الإجراءات التي تم تطبيقها مؤخرا على عملية الاستيراد وذلك بالعودة إلى النظام القديم من خلال مستندات التحصيل.

رابط الخبر

الرأي

- نشكر السيد الرئيس على التدخل المباشر لإعادة بناء الثقة في الاقتصاد المصري ووقف الشلل في عجلة التجارة والإنتاج والتصدير، والذي تسبب فيه القرار المعيب للبنك المركزي الخاص بتغيير منظومة الدفع والذي نتج عنه مشاكل ضخمة ذُكرت في عدة أعداد سابقة من رأي في خبر.

- نتمنى أن تكون هذه بداية انفراجه ورؤية صحيحة للتركيز على الاقتصاد الحقيقي والأداء الاقتصادي على الأرض من إنتاج وتصدير وتشغيل، وليس فقط النظرة الضيقة التي تركز على النقد الأجنبي وجذب الأموال الساخنة وتحقيق فائض أولي.

- ونتمنى أن يتم تنفيذ القرار بشكل سليم وسريع، بعيدا عن التعقيدات الإدارية، وبروح انقاذ المنظومة الاقتصادية في مرحلة حرجة، واستعادة الثقة في الداخل والخارج في الاقتصاد المصري.

- ونتمنى أن يمتد القرار ليشمل أيضا السلع الوسيطة وقطع الغيار، أو أن يمتد تعريف مستلزمات الإنتاج ليشملها، لا سيما وأن قطع الغيار تحديدا هي مجال نشاط عدد ضخم من الأنشطة الصغيرة ومسئولة مسئولية كبيرة عن التشغيل لمحدودي الدخل.

- ومتابعة التأثير على الأداء الاقتصادي بالتأكيد هامة وتعد إجراء ضروري مكمل لقرار الأمس؛ ونتمنى أن توضع معايير موضوعية واضحة لتقييم الأداء ومتابعة مسارات الإنتاج والتشغيل، وبناء حركة التجارة والتصدير على معلومات دقيقة يتم تجميعها دوريا بشفافية من جهة محايدة مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأن يكون من ضمن المسئولين عن التقييم ممثلون عن المتأثرين بالقرار من مصنعين وتجار في المجالات المختلفة وليس فقط من الوزارات المعنية.

- وفهمنا من القرار أن التقييم سيكون ليس ثلاثة أشهر من قرار الأمس، ولكن ثلاثة أشهر من بداية تدخل المركزي في منظومة الاستيراد في مارس الماضي، وهذا هام جدا لأن الموقف حرج ولا تحتمل الأمور التأخير، والأصل هو الإباحة وليس المنع، والتدخل الصحي يكون

من خلال سياسات يترك للسوق التعامل معها، وليس التدخل الإداري الجبري في تعاملات الأعمال بين أصحاب الأعمال بالداخل والخارج كما في حالة إجراءات المركزي.

- وأخيرا وليس آخرا، نتمنى أن يكون القرار بداية لإصلاح شامل للمنظومة الاقتصادية من إصلاحات مؤسسية وإدارية وهيكلية؛ فهي ضرورية، فلن تستطيع مصر الخروج بشكل صحي من الدائرة المفرغة للديون وضعف الاستثمار والفقر والانطلاق إلى ما تستحقه من تميز اقتصادي يليق بما تملك من موارد ومزايا طبيعية وشباب.. ويرتبط هذا التميز بحسن إدارة هذه الموارد الاقتصادية وتحديد الأولويات بشكل سليم والتركيز على الاقتصاد الحقيقي الذي هو الأصل.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© ٢٠٢٢ ECES المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.